



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

فاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في موضوعية قرارات التحكيم التجاري
الدولي
" دراسة مقارنة "

رسالة تقدم بها الطالب

زيد علي حسين عمو الجناحي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ الدكتور

ثامر داود عبود

أستاذ القانون الدولي الخاص

٢٠٢٦ م

١٤٤٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ
* اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ
الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة العلق

الاهداء

الى الله جل جلاله ... عون المستعينين، ونور السماوات والأرض..
الخالق البارئ الذي بنعمته تتم الصالحات، ومنه يستمد العبد التوفيق والسداد.
إلهي.. إليك يرجع الفضل أولاً وآخرأ في تيسير هذا الجهد العلمي، وإتمام هذه
المسيرة، فلك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه و ينبغي لجلال وجهك وعظيم
سلطانك.

إلى منبع العطاء والدعم ...
إلى أمي الغالية ..صانعة الأمل، ومن حاكت بدعواتها الصامته خيوط نجاحي، فكانت
كلماتها دافعي، وحنانها ملجئي.
إلى أبي العزيز ..سند العمر، وقدوتي، من غرس في حب العلم والإصرار، ولم يبخل
يوماً بجهد أو نصح لتستقيم خطواتي.
إليكما معاً.. أهدي هذا العمل المتواضع، تعبيراً عن حب لا يفي به ورق، واعتراضاً
بفضل طوق عنقي طوال العمر
إلى زوجتي العزيزة أم ياسين، التي كانت خير سنداً وعون لي طوال مسيرتي
العلمية، وتحملت معي مشقة الدراسة وابعاء الحياة بكل حب وصبر، فكان
لدعمها الأثر الكبير في إتمام هذه الرسالة
إلى ابني العزيز ياسين الذي كان مصدر فرح وأمل ودافعاً يدفعني للاستمرار
وتحقيق الأفضل

إلى اخوتي قيصر وحسنين واسراء الذين كانوا دائماً إلى جانبي بالدعم
والمحبة والتشجيع

إلى جميع أصدقائي ممن كانوا خير سند لي

أهدي لكم جميعاً ثمرة جهدي، سائلاً الله أن يكون نافعاً ومباركاً

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ووفقني لإتمام هذه الرسالة ، وأعانني على اكمال هذا الجهد العلمي المتواضع ، والحمد لله و ينبغي لجلال وجه وعظمة سلطانه وزنة عرشه ، والصلاة والسلام على أفضل الخلق المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين .

اما بعد لا يسعني وانا اضع اللمسات الأخيرة في رسالتي إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى أستاذي المشرف (أ.د ثامر داود عبود الشافعي) لقبوله الاشراف على رسالتي و لما قدمه لي من اشراف علمي رصين ، وتوجيهات قيمة ، ومتابعة مستمرة كان لها الأثر الكبير في انجاز هذه الرسالة ، فله مني كل الشكر والاحترام والتقدير.

و أتوجه بالشكر والتقدير الى (أ.د عبد الرسول عبد الرضا) أستاذ ورئيس قسم القانون الخاص جامعة بابل على إشرافه المتابع لي وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة ... له جزيل الشكر والامتنان .

و أتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى معهد العلمين للدراسات العليا، متمثلاً بعمادته وأساتذته الأفاضل ، لما وفره من بيئة تعليمية أسهمت في تطوير مسيرتي الأكاديمية.

وأتوجه بالشكر والتقدير الى كل أساتذتي في المرحلة التحضيرية وقسم القانون الخاص متمثلاً برئيسه (الأستاذ الدكتور المتمرس إبراهيم إسماعيل إبراهيم).

و أتوجه بالشكر الى اخي وصديقي المحامي جابر الخالدي لمساعدته لي خلال مدة المرحلة البحثية والذي كان له الأثر الكبير والدعم الوفير لإكمال رسالتي.

ولا يفوتني أن أقدم وافر الشكر والتقدير الى السادة رئيس لجنة المناقشة واعضاءها لقبولهم مناقشة رسالتي وملاحظاتهم العلمية التي أثرت هذا العمل.

الباحث

المـلـخـص

يتناول هذا البحث فاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في موضوعية قرارات التحكيم التجاري الدولي، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وما أفرزه من تطبيقات حديثة يمكن توظيفها في مجال التحكيم. وتتمثل مشكلة البحث في مدى قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على تعزيز موضوعية القرارات التحكيمية، ومدى

إمكانية استخدامها دون المساس بالحياد والمساواة والشفافية والسرية وضمانات العدالة الإجرائية، فضلاً عن الإشكالات القانونية المرتبطة باستخدام المحكم الذكي وتحديد المسؤولية الناشئة عن استخدام هذه التقنيات.

ويهدف البحث إلى بيان مفهوم التحكيم التجاري الدولي والتحكيم باستخدام الذكاء الاصطناعي، وبيان مدى فاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التحكيم، والكشف عن أهم فوائدها ومخاطرها، وبيان المركز القانوني للمحكم الذكي، فضلاً عن تحديد الضوابط القانونية اللازمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي بما ينسجم مع المبادئ الأساسية للتحكيم التجاري الدولي.

وقد توصل البحث إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً في تطوير التحكيم التجاري الدولي، من خلال سرعة معالجة البيانات والمستندات وتحليلها، والمساعدة في التنبؤ بالنتائج، واختيار المحكمين، والترجمة، وإعداد مشاريع القرارات، مما يسهم في اختصار الوقت وتقليل التكاليف ورفع كفاءة الإجراءات. إلا أن استخدامها يثير في المقابل مجموعة من المخاطر القانونية، ومنها التحيز الخوارزمي، وانتهاك السرية، وصعوبة تفسير بعض مخرجات الذكاء الاصطناعي، واحتمال وقوع الأخطاء، فضلاً عن عدم وجود تشريع عراقي متخصص ينظم استخدام هذه التقنيات في مجال تسوية المنازعات. كما تبين أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يحل محل السلطة التقديرية للمحكم البشري في اتخاذ القرار النهائي، وإنما ينبغي أن يبقى أداة مساعدة تخضع للمراجعة والرقابة البشرية.

وأوصى البحث بضرورة الإسراع في وضع تنظيم تشريعي عراقي حديث للتحكيم يتضمن أحكاماً واضحة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من الإرشادات الدولية المتخصصة في هذا المجال، مع التأكيد على الاستخدام الحذر لهذه التقنيات وعدم الاعتماد على مخرجاتها بصورة مطلقة، وإخضاع ما تنتجه من تحليلات أو مسودات إلى مراجعة بشرية دقيقة من المحكم أو المختصين، بما يضمن احترام مبادئ المساواة والسرية والشفافية وموضوعية القرار التحكيمي وقابليته للتنفيذ.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الآية القرآنية
ج	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الملخص

و-ز	قائمة المحتويات
٦-١	المقدمة
٧١-٧	الفصل الأول: ماهية التحكيم التجاري الدولي في ظل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي
٤٣-٩	المبحث الأول: مفهوم التحكيم التجاري الدولي وأثر التكنولوجيا في تطويره
٢٨-١٠	المطلب الأول: تعريف التحكيم بالذكاء الاصطناعي
١٧-١٠	الفرع الأول : التعريف بالتحكيم التجاري الدولي
٢٨-١٧	الفرع الثاني: تعريف التحكيم بالذكاء الاصطناعي
٤٣-٢٩	المطلب الثاني: صور التطور التكنولوجي على بيئة التحكيم
٣٧-٢٩	الفرع الأول: التحكيم الإلكتروني
٤٣-٣٧	الفرع الثاني: محكم الذكاء الاصطناعي
٧١-٤٤	المبحث الثاني : آثار استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي
٥٨-٤٤	المطلب الأول : المكاسب والمخاطر في ضوء استعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي في التحكيم
٥٠-٤٥	الفرع الأول : المكاسب الإجرائية من استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم
٥٨-٥١	الفرع الثاني : مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم
٧١-٥٩	المطلب الثاني : معوقات استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي
٦٦-٥٩	الفرع الأول : المعوقات القانونية
٧١-٦٧	الفرع الثاني : المعوقات التقنية
١٢٣-٧٢	الفصل الثاني : التنظيم القانوني لاستعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم التجاري الدولي
٩٩٩-٧٣	المبحث الأول: أثر الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم التجاري الدولي
٨٦-٧٣	المطلب الأول : أثر الذكاء الاصطناعي في مساعدة عمليات التحكيم التجاري الدولي
٨١-٧٤	الفرع الأول: أثر الذكاء الاصطناعي في عمليات التنبؤ ومراجعة القرارات
٨٦-٨٠	الفرع الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في اختيار المحكمين وتهيئة القرارات والترجمة
٩٩-٨٦	المطلب الثاني: استعمال الذكاء الاصطناعي محكماً ألياً في عمليات التحكيم التجاري الدولي
٩٣-٨٦	الفرع الأول: إمكانية تعيين محكم ألي في التحكيم
٩٩٩-٩٣	الفرع الثاني: التنظيم القانوني للمحكم الألي في نزاعات القانون الدولي الخاص
١٢٣-١٠٠	المبحث الثاني: فاعلية استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي وآفاقه المستقبلية
١٠٩-١٠٠	المطلب الأول: فاعلية الذكاء الاصطناعي في التحكيم واشكالية المسؤولية الناشئة عنه
١٠٥-١٠١	الفرع الأول: مظاهر فاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم التجاري الدولي
١٠٩-١٠٦	الفرع الثاني: إشكالات المسؤولية في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم

١٢٣-١١٠	المطلب الثاني: التوجهات الحديثة للتحكيم التجاري الدولي في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي
١١٨-١١٠	الفرع الأول: مستقبل التحكيم في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي
١٢٣-١١٨	الفرع الثاني: ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم
١٢٥-١٢٣	الخاتمة
١٤٠-١٢٧	المصادر
A	Abstract

المقدمة

أولاً : فكرة البحث

يشهد العالم المعاصر ثورة تكنولوجية متسارعة فرضت آثارها في مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية، وكان من أبرز مظاهرها التطور الكبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي وما رافقه من توسع في نطاق استخدام هذه التقنيات في الأنشطة التجارية والخدمية والقضائية، ولم يكن نظام التحكيم التجاري الدولي بمنأى عن هذه التطورات، إذ أسهم التقدم التقني في إحداث تحول ملحوظ في الوسائل والإجراءات التي تُدار من خلالها الخصومات التحكيمية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط جديدة من التحكيم تعتمد على الوسائط الإلكترونية والأنظمة الذكية في إدارة النزاعات والفصل فيها.

وتتناول هذه الدراسة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والتحكيم التجاري الدولي، من خلال بيان ماهية التحكيم التجاري الدولي وتحديد مفهوم التحكيم القائم على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبيان أوجه التطور التكنولوجي التي أثرت في البيئة التحكيمية، ولا سيما التحكيم الإلكتروني والمحكم المعتمد على الذكاء الاصطناعي، و تتناول الدراسة الآثار المترتبة على استخدام هذه التقنيات في عمليات التحكيم، سواء من خلال ما توفره من مزايا إجرائية تتمثل في السرعة والدقة وخفض التكاليف وتحسين إدارة النزاعات، أم من خلال المخاطر التي قد تتجم عن استخدامها، كالتحيز الخوارزمي أو إشكاليات السرية والهلوسة والاختفاء أو صعوبة تفسير بعض مخرجات الذكاء الاصطناعي أو مشاكل الصندوق الأسود .

و تبحث الدراسة في المعوقات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي، سواء كانت معوقات قانونية تتعلق بمدى ملاءمة التشريعات والقواعد التحكيمية التقليدية لاستيعاب هذه التقنيات، أم معوقات تقنية ترتبط بطبيعة الأنظمة الذكية وحدود قدراتها ومتطلبات تشغيلها وحماية البيانات المرتبطة بها. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى تحليل مدى قدرة البيئة القانونية الحالية على التعامل مع التحولات التقنية المتسارعة التي يشهدها مجال التحكيم.

وتتجه هذه الدراسة إلى بحث مدى فاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي، ولا سيما فيما يتعلق في دعم القرارات التحكيمية من خلال تحليل الوقائع والوثائق القانونية، والمساعدة في التنبؤ بالنتائج المحتملة للنزاعات، وتعزيز كفاءة إدارة الإجراءات التحكيمية. و تسعى إلى بيان أوجه الاستفادة التي يمكن أن يحققها التحكيم التجاري الدولي من التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال تسريع إجراءات الفصل في النزاعات، وتقليل الوقت

والجهد والتكاليف، ورفع مستوى الدقة في معالجة البيانات والمعلومات القانونية، بما يسهم في تطوير منظومة التحكيم وجعلها أكثر قدرة على مواكبة متطلبات التجارة الدولية الحديثة. وفي المقابل، تتناول الدراسة التحديات القانونية والتقنية التي قد تعترض هذا التوجه، ومدى الحاجة إلى وضع إطار قانوني يضمن الاستخدام الآمن والفعال لهذه التقنيات في العملية التحكيمية ولا تقتصر الدراسة على الجوانب النظرية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي، وإنما تمتد إلى بحث الإطار القانوني المنظم لهذا الاستخدام، من خلال دراسة مدى فاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في أداء الوظائف التحكيمية، وتحليل اشكاليات المسؤولية القانونية الناشئة عن الأخطاء أو الأضرار التي قد تترتب على استعمال الأنظمة الذكية في العملية التحكيمية، سواء تعلق الأمر بمطوري هذه الأنظمة أو الجهات المشغلة لها أو الأطراف المستفيدة منها.

وأخيراً، تتناول الدراسة مستقبل التحكيم التجاري الدولي في ظل التطور المستمر لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تحولات في طبيعة العملية التحكيمية وأدوار القائمين عليها، فضلاً عن بيان الضوابط القانونية التي ينبغي مراعاتها عند استخدام هذه التقنيات بما يضمن تحقيق الكفاءة والسرعة من جهة، والمحافظة على مبادئ العدالة والحياد والاستقلالية وحماية حقوق أطراف النزاع من جهة أخرى. وبذلك تنصرف الدراسة إلى تقديم معالجة قانونية متكاملة لمختلف الجوانب المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي، في ضوء التطورات التقنية والتشريعية المعاصرة.

ثانياً : أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من التطور المتسارع الذي تشهده تقنيات الذكاء الاصطناعي واتساع نطاق استخدامها في مختلف المجالات القانونية والتجارية، الأمر الذي أدى إلى بروز توجهات حديثة نحو توظيف هذه التقنيات في إجراءات التحكيم التجاري الدولي بوصفه أحد أهم وسائل تسوية النزاعات التجارية عبر الحدود. ومع تزايد الاعتماد على الأنظمة الذكية في تحليل البيانات والوثائق القانونية وإدارة الإجراءات والمساعدة في إعداد القرارات، أصبح من الضروري دراسة الآثار القانونية المترتبة على هذا التطور وبيان مدى انسجامه مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام التحكيم.

وتتجلى أهمية الدراسة كذلك في حداثة موضوعها وقلة الدراسات القانونية العربية المتخصصة التي تناولت استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي بصورة شاملة، ولا سيما ما يتعلق بإمكانية الاستعانة بالمحكم الآلي ، والتنظيم القانوني لاستخدام الأنظمة الذكية في العملية التحكيمية، والمسؤولية القانونية الناشئة عن الأخطاء التي قد تترتب على استخدامها. و تكتسب الدراسة أهميتها من الحاجة العملية إلى الاستفادة من المزايا التي توفرها تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير إجراءات التحكيم التجاري الدولي، من خلال الإسهام في تسريع الفصل في النزاعات، وتقليل الوقت والتكاليف، وتحسين كفاءة إدارة الإجراءات التحكيمية، وتعزيز القدرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات والمستندات ذات الصلة بالنزاع، بما يتلاءم مع طبيعة المعاملات التجارية الدولية المعاصرة.

وتبرز أهمية الدراسة أيضاً في سعيها إلى بيان مدى فاعلية الذكاء الاصطناعي في دعم القرارات التحكيمية وتطوير العملية التحكيمية، مع الوقوف على التحديات القانونية والتقنية التي قد تعيق استخدامه، واقتراح الضوابط الكفيلة بتحقيق التوازن بين الاستفادة من التطور التقني والحفاظ على ضمانات العدالة والحياد والاستقلالية التي تعد من الركائز الأساسية للتحكيم التجاري الدولي. وأخيراً، فإن هذه الدراسة تسهم في إثراء المكتبة القانونية ببحث يتناول أحد الموضوعات الحديثة والمتجددة، وتوفر أساساً علمياً يمكن الاستفادة منه في تطوير التشريعات والقواعد المنظمة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي.

ثالثاً : إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى إمكانية وفاعلية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي، وما إذا كان هذا الاستخدام يمكن أن يسهم في تطوير العملية التحكيمية وتحسين كفاءة القرارات الصادرة فيها، دون الإخلال بالضمانات الأساسية التي يقوم عليها نظام التحكيم، وفي مقدمتها الحياد والاستقلالية والموضوعية وضمانات العدالة الإجرائية.

وفي ضوء هذا التطور التقني المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، تبرز تساؤلات قانونية جوهرية تتعلق بمدى مشروعية الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في إدارة إجراءات التحكيم أو المساهمة في إصدار القرارات التحكيمية، وإلى أي مدى يمكن قبول فكرة “المحكم الآلي القائم على

تقنيات الذكاء الاصطناعي ” في ضوء القواعد القانونية التقليدية التي تشترط في المحكم صفات بشرية ترتبط بالإدراك القانوني والتقدير والسلطة التقديرية.

و تشير الإشكالية تساؤلات حول مدى كفاية الإطار القانوني الحالي في تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي، وقدرته على معالجة الإشكالات الناشئة عن هذا الاستخدام، سواء ما يتعلق بحجية المخرجات الصادرة عن الأنظمة الذكية، أو بمسألة المسؤولية القانونية عن الأخطاء أو الأضرار التي قد تتجم عنها.

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، أبرزها: ما هو التحكيم بالذكاء الاصطناعي؟ هل للذكاء الاصطناعي فاعلية في التحكيم عموماً؟ ما مدى فعالية الذكاء الاصطناعي في دعم القرارات التحكيمية؟ وما هي الحدود القانونية لاستخدامه في العملية التحكيمية؟ وهل يمكن أن يؤدي الاعتماد عليه إلى تطوير نظام التحكيم التجاري الدولي أم أنه قد يهدد ضماناته الأساسية؟ وما هو الإطار القانوني الأنسب لتنظيم هذا الاستخدام بما يحقق التوازن بين التطور التقني ومتطلبات العدالة؟ وما هي أهم ضوابط استعمال الذكاء الاصطناعي في التحكيم؟ وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذه الإشكالية والبحث في أبعادها القانونية والتقنية، وصولاً إلى تحديد مدى إمكانية دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في نظام التحكيم التجاري الدولي بصورة تحقق الفعالية دون المساس بجوهر العدالة التحكيمية.

رابعاً: أهداف البحث

من خلال البحث نسعى للوصول الى مجموعة من الأهداف أهمها :

١- بيان مفهوم التحكيم التجاري الدولي والتحكيم القائم على تقنيات الذكاء الاصطناعي.
٢- بيان مدى فاعلية تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير إجراءات التحكيم ودعم القرارات التحكيمية.

٣- تحديد المزايا والمخاطر القانونية والتقنية المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي.

٤- بحث مدى مشروعية استخدام المحكم الآلي في التحكيم التجاري الدولي.

٥- تحليل التنظيم القانوني لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديد المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدامها.

٦- الوصول إلى أهم الضوابط القانونية التي تكفل الاستخدام الآمن والفعال للذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي.

خامساً : منهجية البحث

نظراً لطبيعة موضوع البحث ، اعتمدنا على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، إذ تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل النصوص والقواعد القانونية والإشكالات الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي، في حين تم اعتماد المنهج المقارن من خلال دراسة موقف التشريع العراقي والمصري من المسائل القانونية المرتبطة بالموضوع، والاستعانة ببعض التطبيقات العملية في النظام الأمريكي وقواعد وممارسات مؤسسات التحكيم الدولية والمحاكم، للوقوف على مدى إمكانية الاستفادة منها في تطوير التنظيم القانوني في الأنظمة العربية.

سادساً : الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة في هذا الموضوع عدة من البحوث المنشورة في المجالات العالمية والعربية ، الا اننا سنشير الى دراسات محلية منها ما نشر في مجلة رسالة الحقوق - جامعة كربلاء من قبل استاذي المشرف الأستاذ الدكتور ثامر داود عبود الشافعي والمدرس المساعد ثامر عبد الحسين غافل بعنوان " التنظيم القانوني لأحكام التحكيم الذكي في نطاق القانون الدولي الخاص / دراسة مقارنة " وكذلك ما نشر في مجلة دراسات البصرة من قبل الباحث وسام عادل كاظم بعنوان " توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم التجاري الدولي " والتي تناولت تعريف الذكاء الاصطناعي في ظل التحكيم والاطار القانوني وآليات استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم و أن رسالتنا تسعى الى تعميق البحث من خلال وضع أساس قانوني لاستعمال الذكاء الاصطناعي في التحكيم ومحاولة تنظيم استعمال المحكم الالي محكماً في نزاعات القانون الدولي الخاص ومعرفة أن كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي ستؤثر في قرارات التحكيم والمحكمين .

سابعاً: هيكلية الدراسة

اقتضت طبيعة موضوع الدراسة وما يثيره من إشكالات قانونية وتقنية تتعلق باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي تقسيم البحث على فصلين رئيسيين، خُصص الفصل الأول لبيان الإطار المفاهيمي للموضوع ودراسة الآثار المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية، في حين خُصص الفصل الثاني لدراسة التنظيم القانوني لاستعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي وبيان مستقبل هذا الاستخدام.

في الفصل الأول الموسوم بـ (ماهية التحكيم التجاري الدولي في ظل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي)، تم تناول المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، وذلك من خلال بيان ماهية التحكيم التجاري الدولي ومفهوم التحكيم بالذكاء الاصطناعي، فضلاً عن استعراض صور التطور التكنولوجي التي انعكست على البيئة التحكيمية، ولا سيما التحكيم الإلكتروني والمحكم المعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي. و تم التطرق إلى الآثار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي، من خلال بيان ما يحققه من فوائد ومكاسب إجرائية تسهم في تطوير العمل التحكيمي، إلى جانب دراسة المخاطر المحتملة التي قد تترتب على استخدامه، فضلاً عن تحليل المعوقات القانونية والتقنية التي قد تحد من إمكانية توظيف هذه التقنيات في العملية التحكيمية.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ (التنظيم القانوني لاستعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم التجاري الدولي)، فقد خُصص لبحث أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل العملية التحكيمية، سواء من خلال مساهمتها في التنبؤ بالنتائج ومراجعة القرارات واختيار المحكمون وإعداد القرارات والترجمة القانونية، أم من خلال بحث إمكانية الاستعانة بها بوصفها محكماً آلياً ومدى مشروعية ذلك في ضوء القواعد القانونية المنظمة للتحكيم ومنازعات القانون الدولي الخاص. وتناول هذا الفصل دراسة فاعلية الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي والمسؤولية القانونية الناشئة عن استخدامه، فضلاً عن استعراض الاتجاهات الحديثة المرتبطة بمستقبل التحكيم في ظل التطورات التقنية المتسارعة، وبيان الضوابط القانونية اللازمة لضمان الاستخدام السليم والأمن لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال التحكيمي.

وخُتمت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وأبرز التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير الإطار القانوني المنظم لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي.